الفصل الثاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول:تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلِّفه، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:أسلوبه وطريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء، وموقفه منها.

المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الرابع: مصادره.

المبحث الخامس:تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثّاني:

كتاب (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه). وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلِّفه،وسبب تأليفه.

تحقيق اسم الكتاب:

هذا شرح كتاب سيبويه، وقد ورد هذا الكتاب باسم (شرح كتاب سيبويه)، وقد اختلفت عبارات النسخ، فأحيانًا ترد باسم (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه)، وأحيانًا باسم (المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه).

فهذه العبارات تدل على أن اسم هذا الكتاب (شرح كتاب سيبويه)، ولكن الاختلاف في اسم الجزء ، فنسخة (أ) تسميه: " السفر الأول"، ونسخة (ب) تسميه: "المجلد الأول".

وجميع التراجم التي ترجمت للصفار لم تذكر لنا اسمًا آخر لهذا الكتاب غير "شرح كتاب سيبويه"للصَّفار[1].

تحقيق نسبة الكتاب:

لاشك أن هذا الكتاب للعلامة الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفار البطليوسي، ومما يدل على نسبة هذا الكتاب إليه عدة أمور منها:

نسبة الكتاب إلى الصّفار في غلاف المخطوط، فقد ورد في نسخة (أ): (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله)، واتفقت مصادر الترجمة[2] على أنَّ للصّفار شرحًا على كتاب سيبويه.

---

(١) ينظر: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة ص٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢.

وكذلك بعض إشارات الكتاب، فقد وجدنا فيها ما يدل على أنَّه للصّفار، ومِن ذلك نقله عن شيخه أبي الحسن ابن عصفور بقوله: " قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له البقاء – : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنما عمل؛ لأنه في معنى فعل مشبه، ولأنه في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنّ الشبه مهما أمكن أن يكون قويا فهو أولى "(١).

وكذلك نقل عنه عندما تحدث عن رفع أفعل التفضيل للظاهر بقوله: " فالذي عليه كلام العرب أنَّ جميع ما يرفع المضمر يرفع الظاهر، ولا ينكر ذلك، وهذا يرفع المضمر، فينبغي أنْ يرفع الظاهر، وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور، وهو صحيح " (٢).

وقد نقل عنه كثير من العلماء الذين جاءوا بعده، ونسبوا مافي هذا الكتاب إلى الصّفار، فمِنْ ذلك على سبيل المثال:

١- **أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ**، فقد نقل عن الصّفار في كتابه (ارتشاف الضرب)، ومن ذلك قوله: " وفي كتاب القاسم الصَّفار: الخلاف بين سيبويه والجرمي بعكس ما ذكرنا وهو وهْم، ويكون أحدُهما فيه حكم يَشْهدُ بقلب الآخر كأَيِسَ ويَئِسَ، فإن انتفى ما يُعْرَفُ به القلب فيهما فهما أصلان كَجَبَذَ وجَذَبَ "(٣).

ومن ذلك – أيضًا – قوله: " وقال الصَّفار: لا يجوز عند البصريين، والفراء: وُجِعَ رَأْسُه، ولا أُلِمَ بَطنُه، وأجازه الكسائي، وأجاز فيه التقديم والإضمار. انتهى " (٤).

٢- **ناظر الجيش ت٧٧٨هـ**، نقل – أيضًا – عن الصّفار في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) وقال الصَّفار:" هذه اللفظةُ تستعمل عندما يُسوى بين شيئين أو أشياء فيقول الراد: لاسوى....الخ "(٥).

---

(١) ينظر ص٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٠١ من النَّص المحقَّق.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٣٦.

(٤) المصدر السابق ١٣٣٨/٣.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩١٥/٢.

وكذلك نقل عنه قوله: " قال الصَّفار – في شرح كتاب سيبويه - : " وزعم الزمخشري أن الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها، نحو: حسن وشديد "[١].

٣- **الشاطبي ت ٧٩٠هـ**، فقد نقل أيضا عن الصّفار قوله: " على أنَّ أبا القاسم بن الصَّفار قال: سألت ابن عصفور: هل ورد من كلام العرب (هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقٌ)؟ يعني في معنى الماضي، فقال لي ورد مِنْ ذلك....الخ " [٢].

٤- **الدماميني ت٨٣٧هـ**، حيث نقل عنه بقوله: " وقال الصّفار: ذكر سيبويه أنّ مِنْ المعدود أسماء الشهور كالمحرّم وصفر، وأنَّ كلًّا منهما صار اسمًا للثلاثين يومًا. فمعنى سرت ثلاثين يومًا، فيكون جواب (كم). وسرت شهر المحرّم، معناه وقت المحرم، وخرج الشهر عن أنْ يكون اسمًا للثلاثين يومًا، لإضافته إلى الثلاثين.....الخ " [٣].

ونقل عنه – أيضًا – قوله:" وفي شرح الصّفار: العرب تقول: زيد وسط الدار، فهذا ظرف بلا شك، ويقولون: ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره ...الخ "[٤].

٥- **السيوطي ت ٩١١هـ**، نقل عن الصَّفار كثيرًا، ومِنْ ذلك قوله: " وقال الصَّفار في البدل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدلية " [٥].

وقوله: " قال الصَّفار: وأجاز سيبويه في الشعر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفراء، وأصحاب سيبويه " [٦].

وكذلك نقل عنه عندما تحدث عن (غير) قوله: " وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصَّفار: خالفنا الكوفيون في (غير)، فأجازوا بعدها النصب؛ لأن معناها النفي نحو: أنا غيرُ

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٢٧٧٤.

(٢) المقاصد الشافية ٤/٣٠٥.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٥/١٤٣.

(٤) المصدر السابق ٥/٢١٧-٢١٨.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/١١١.

(٦) المصدر السابق ٣/١٣.

آت فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكرمك. قال: هذا لا يجوز؛ لأن (غيرًا) مع المضاف إليه اسم واحد.....الخ "[١].

سبب تأليفه:

لم يذكر الصَّفار سبب تأليف هذا الكتاب، بل بدأ في شرح الكتاب مباشرة دون مقدمة أوتمهيد؛ لأنه اقتفى أثر سيبويه في ذلك، والذي لم يقدم للكتاب، وأستبعد أن تكون المقدمة ساقطة لأنه بدأ بالبسملة[٢].

والذي تبين لي في سبب تأليفه أنَّ الصّفار كان عالما متبحرا، ونحويًا بارعًا، ولغويًا ماهرًا، وكتاب سيبويه كتاب أصيل في النحو، من نفائس العربية، فلعل هذا العالم أقبل على شرح هذا الكتاب كما هو ديدن العلماء في ذلك العصر، فقد شرح هذا الكتاب العديد من العلماء منهم: السيرافي، الرماني، الشنتمري، ابن خروف وغيرهم .

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/١١١.

(٢) ينظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ١/٢٠٤.

المبحث الثاني: منهج الشارح في هذا الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلمية.

يتسم أسلوب الصّفار بالوضوح، والسهوله، والدَّارس لهذا الكتاب يجد أنَّ الصّفار يذكر المسائل النحوية بالشرح والتفصيل، ويفرع قواعده تفريعًا دقيقًا، ويفصلها تفصيلًا، وإذا أمعنا النظر في كتابه وفي طريقة عرضه للمادة العلمية يتبين لنا الأمور التالية:

١- يُقدِّمُ الصّفار للأبواب النحوية مقدمة مفصلة، يَذْكر فيها المسائل المتعلقة بهذا الباب، وأحيانا يذكر المسائل النحوية بطريقة أسئلة افتراضية يجيب عنها ليسهل على القارئ الاطلاع على المسائل النحوية المتعلقة بهذا الباب، ومن ثم يسهل العثور على مراد سيبويه، ويتضح عنده ما غمض من أقوال سيبويه، فعلى سبيل المثال يقول في باب المصدر: "فإنْ قلت: وكيف قال سيبويه جرى مجرى الفعل المضارع ؟ فهذه زيادة عاديت بنقص؛ لأنّهُ أشعر بأنَّه لا يعمل ماضيا، فهلا قال: جرى مجرى الفعل .

قلت: لا يريد بالمضارع ، الفعل الذي اصطلح النّحويون على تسميته مضارعًا، وإنّما المضارع هنا على إطلاقه لغة، وكأنه قال: جرى مجرى الفعل المشابه له...." (١).

وكذلك قوله: "فإنْ قلت: وكيف أجزتم في المصدر حذف الفاعل؟ ...." (٢).

وأحيانًا يذكر في المقدمات خلاف العلماء، وأقوال النّحويين، وأدلتهم ويذكر الراجح عنده، فمِنْ ذلك قوله في باب الصفة المشبهة: "فقد ثبت أنَّ هذه الصفة غير متعدية في الأصل، ثم تشبه فتعمل عمل المتعدي، وهل تكون متعدية لواحد؟، ثم تشبه بما يتعدى إلى اثنين، فتنقل الضمير، ويصير الفاعل مفعولا فيتعدى إلى اثنين مسألة خلافية.

فالأخفش حكى جواز ذلك عنْ طائفة من النحويين ...الخ.

---

(١) ينظر ص ١٥٧-١٥٨ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٥٨ من النَّص المحقَّق.

وإنْ كان متعديا بحرف جرٍ، فهل يشبه فيصل (إلى آخر) بنفسه أمْ لا، مسألة خلافية؟ فالأخفش يجيز، ونحنُ نمنع.

والصحيح أنَّهُ لا يجوز شيء ....الخ " (١).

٢- مَيْلهُ أحيانًا إلى التقسيم والتنظيم؛ وذَلِكَ لضبط المسائل النَّحوية وفهمها، ولجذب انتباه القارئ، فمِنْ ذَلِكَ قوله في عمل المصدر: "وهذا القسم الذي نتكلم فيه مِنْ المصادر على ثلاثة أنواع" (٢).

وقوله في باب الصفة المشبهة: "فإنْ شُبِّهت فإنَّها تنقسم ثلاثة أقسام" (٣).

وقوله في الظروف الزمانية: " فهذه الظروف الزمانية تنقسم ثلاثة أقسام" (٤).

٣- عند نقل نص سيبويه نلاحظ عليه الدقة، والأمانة، وأحيانًا لا يذكر النص كاملًا، بل يذكر أول الكلام، ثم يُذَكِّر بآخر كلمة فيه أو يَذْكر نصه ثم يقول: ..... الفصل، فيشير إلى بقية الفصل.

٤- في طريقة شرحه نرى أنَّهُ يذكر نص سيبويه أولًا ثم يبدأ في شرحه، وأحيانا يشرح بعض الكلمات ويحللها تحليلًا نحويًا، فمثلًا يقول في شرح قول سيبويه: "تقول فيما كان لأدنى العدد والإضافة إلى ما يبنى لجميع أدنى العدد إلى أدنى العقود.

(معناه: نتكلم فيما (كان) لأدنى العدد، وهو مِنْ الثلاثة إلى العشرة، بأنْ نضيفه إلى الجمع القليل، ونقول هذا إلى أنْ ينتهي إلى أقرب العقود) إلى العشرة، فـ (بالإضافة) متعلق بتقول، وقوله: إلى ما يبنى متعلق بالإضافة. وقوله: إلى أدنى العقود متعلق بتقول، أي ينتهي القول إلى هذا" (٥).

ويشرح نص سيبويه شرحًا وافيًا كافيًا، وإذا كان النّص مفهومًا يكتفي بذكر النص ويقول:

---

(١) ينظر ص ١٧٩ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٥٨ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ٢٤٢ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ٢٢٠ من النَّص المحقَّق.

هذا بينٌ جدا، وإذا كان في النص مسألة خلافية يذكر أقوال العلماء واختلافهم.

٥- يهتم بذكر أقوال العلماء، وأدلتهم والترجيح بين آرائهم، فمِنْ ذلك قوله: "وكنا قد أهملنا الكلام في تحقيق الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل فأقول -والله المستعان- : "إنَّ الناس اختلفوا فيها: (فذهب أبو الحسن) إلى أنَّها أداة تعريف بمنزلة الألف واللام في: الرجل والغلام.

ومذهب المازني أنّها حرف موصول، ومذهب أبي بكر بن السراج أنها اسم موصول بمنزلة الذي، قال صاحبنا أبو الحسن — وفقه الله — وهو الصحيح عندي.

والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنَّهُ لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعهم مِنْ ذلك دليل على أنَّها موصولة" (١).

٦- إحالته إلى المسائل السابقة واللاحقة دون إعادة ذكرها؛ تجنبًا للتكرار، ومِنْ إحالته للمسائل السابقة، قوله في باب اسم الفاعل عندما تحدث عنْ (لولا): " وقد تقدم ذلك مستوفى في بابه" (٢).

وقوله: "وقد أحكمنا هذا في باب نعم وبئس" (٣).

ومِنْ إحالته للمسائل اللاحقة، قوله في باب اسم الفاعل: " وسنبين الصحيح من هذين المذهبين"(٤).

وقوله: " وسيأتي إنْ شاء الله بيان هذه المسألة بما فيه مقنع، فإنّها طويلة جدا" (٥).

وقوله: " فإذا أنسأ الله الأجل بيناه في موضعه بحول الله تعالى وقوته" (٦).

---

(١) ينظر ص ١٤٧-١٤٨ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص١٠٠-١٠١ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٢١٤من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ٧٢ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ١٣٧ من النَّص المحقَّق.

(٦) ينظر ص ٢١٨ من النَّص المحقَّق.

٧- يهتم بذكر العلل النحوية، حتى لا تكاد تخلو منها قضية نحوية عرض لها، ومِنْ ذلك قوله: "وأمَّا المعرف بالألف واللام ففيه خلاف: فمِنْهم مَنْ منع إعماله؛ لأنَّهُ قد توغل في الاسمية، وانتقل عن) شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معرفة، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنَّهم يعترضون بأنْ الإضافة أيضا معرفة، فكان ينبغي ألا يعمل المضاف على مذهبهم، فربما يفرقون بين الموضعين بأنْ الإضافة تكون غير محضة لا تعرف، فيحمل المضاف المعرفة على ذلك فيعمل" (١).

٨- كان اعتماده على السَّماع أكثر من القياس في الرد على آراء النحاة، فقد كان يكثر من الاستشهاد بوجه عام والشواهد الشعرية بوجه خاص ولا تكاد تخلو مسألة من شاهد يذكره ويبين فيه موضع الاستشهاد.

ومِنْ ذلك قوله في مسألة عمل اسم الفاعل إذا وُصِف: "وزعم أهل الكوفة أنَّهُ يعمل وأنشدوا :

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ *** ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ** " (٢).

وقوله في عمل المصدر المعرف بالألف واللام:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ (٣).

وقوله في أنَّ أفعل قد يأتي متعديا: "قلت: قد يجيء متعديا، كما قال:

وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا " (٤).

(١) ينظر ص ١٦١ من النَّص المحقَّق.
(٢) ينظر ص ٨٠-٨١ من النَّص المحقَّق.
(٣) ينظر ص ١٦١ من النَّص المحقَّق.
(٤) ينظر ص ٢٠٤ من النَّص المحقَّق.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء، وموقفه منها

اهتم الصَّفار بآراء العلماء أثناء شرحه لنص سيبويه، فسرد خلافاتهم النحوية وآراءهم من أول باب نحن بصدده، وهو باب اسم الفاعل. إذ قال فيه: "ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع من النحويين إلا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله، فإنْ كان متعديا إلى اثنين فإنه يضاف إلى الأول عندنا إذا كان بمعنى الماضي، والكسائي يعمله فيه" (١).

ومِنْ ذلك أيضًا قوله في الخلاف في الألف واللام في (الضارب): " فمِنْهم مَنْ جعل الألف واللام من الموصولات، والذاهبون إلى ذلك على قسمين: منهم من يجعلها حرفا موصولا، وهو المازني، ومنهم من يجعلها اسما، والاحتجاج لهذين المذهبين موضع أوسع من هذا، ومنهم مَنْ جعل الضارب غير موصول، والألف واللام للتعريف(٢).

وعند ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين، يذكر البصريين – وهو بصري- بصيغة المتكلم (نحن)، ومن ذلك قوله في مسألة عمل اسم الفاعل بعد الوصف: "ويشترط أيضا فيه أنْ يكون غير موصوف، فإنْ وصف فإمّا بعد العمل، نحو: هذا ضارب زيدا ظريفٌ، أو قبل العمل، نحو: هذا ضارب ظريفٌ زيدا، والأول يعمل، والثاني فيه خلاف، فنحن نمنع عمله؛ لأنَّ الوصف بمنزلة التصغير، وزعم أهل الكوفة أنه يعمل" (٣).

وهكذا نرى الصَّفار قد حشد كتابه بآراء النحويين، وأقوالهم، وأدلتهم، فذكر أقوال العلماء من أمثال الكسائي ، والأخفش، والفراء، والمازني، والمبرد، وابنْ كيسان، وابن السَّراج، وابن عصفور، والشلوبين، وابن الطراوة، والزمخشري، وغيرهم.

وبالرغم مِن أنَّه استفاد مِنْ جهود العلماء السابقين، إلا أنَّه لم يكنْ مجرد ناقل لأقوالهم، بل أعمل عقله فيما نقله وشرحه، فهو يَعترِضُ، ويَسْتَدْرِكُ، ويُنَاقِشُ، ويُصَحِّحُ، ويُرَجِّحُ، مِمَّا يدل على سعة فهمه واستيعابه للغة.

---

(١) ينظر ص ٧١ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٣٦-١٣٧ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٨٠ من النَّص المحقَّق.

وسأعرض –إنْ شاء الله– نماذج مِن هذه المواقف، وسأختار مِن هؤلاء: سيبويه، والكسائي، والأخفش، وابن كيسان، والفارسي، وابن عصفور.

موقفه من سيبويه:

ممَّا لا شك فيه أنّ الصّفار كان معجبًا بسيبويه أشد الإعجاب، وشرحه لكتابه ما هو إلا نتيجة هذا الإعجاب ولذلك نرى أنَّهُ يذكر كثيرًا من آرائه ويُحَسِّنُها ويُؤَيدها، ويَفَنِّدُ رأي مَنْ خالفها، ومِنْ ذلك تأييده لرأي سيبويه في أنَّ﴿أَعۡمَٰلًا﴾ من قوله تعالى﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[1] انتصب على التشبيه بالمفعول به حيث قال: "والصواب أنَّ الذي قال سيبويه: هو الحق"[2] .

وكذلك تأييده لتعليل سيبويه في عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال بقوله: "هذا تعليل حسن" [3] .

وكذلك تأييده قول سيبويه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلاّ في الشعر" بقوله: " لأنَّ فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك قبيح"[4] .

ولكن هذا الإعجاب لا يجعله يقبل رأيه بلا دليل؛ بل يؤيد رأيه حين يراه حسنًا موافقًا للأدلة، أمَّا إذا وجد رأيًا فيه ضعف – حسب فهمه – فلا يتأخر عَنْ تفنيده، ويفصل القول فيه، ومِنْ ذلك قوله: "ويظهر من سيبويه أنَّهُ اعتل لمنع التقديم بأنَّ العامل قد أنفذ إلى ما لا ينبغي له أن ينفذ إليه، فصار كالصفة، والصفة لا يتقدم معمولها، وهذا فاسد؛ لأنه أيضا يلزمه (أن يمنع) تقديم الظرف المتسع فيه، ألا ترى: أنَّ نصبه إياه على أنَّهُ مفعول به، ومجاز لنفسه، فأقل مراتب هذا أنْ يكون بمنزلة ذلك" [5].

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٠٣.

(٢) ينظر ص ٢٠٤ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١١٨ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ١٢٧ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر ص ٢١٥ من النَّص المحقَّق.

كما ردَّ قول سيبويه في نصب (الطيبو أخبارًا) على قوله: (الحافظو عورة) عندما قال سيبويه:

"وإنْ شئت نصبت على قوله:

الحَافِظُو عَوْرَةَ".

بقوله: "إنْ أراد أنه يجوز هذا في الصفة فهو مخطئ" (١).

موقفه من الكسائي:

خالف الصَّفار الكسائي كثيرًا في آرائه لأن الأول بصري المذهب والنشأة العلمية وتتلمذ على علماء البصرة، ومن ثَمَّ نراه يعارض آراء الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي معارضة شديدة، ومن ذلك رده قول الكسائي الذي جعل العلة في عمل اسم الفاعل كونه في معنى الفعل بقوله: "وهذا الذي قاله إنْ كان مأخذه فيه القياس فهو قياس فاسد" (٢) .

موقفه من الأخفش:

الأخفش علم مِنْ أعلام المدرسة البصرية وكتاب سيبويه وصل عنْ طريق الأخفش، وله مؤلفات تدل على سعة علمه، وغزارة ثقافته، وعمق فكره، ومع ذلك فقد خالف في كثير مِنْ المسائل النحوية مدرسته، ووافقته المدرسة الكوفية، وكما أسلفنا أنَّ الصفار من المتعصبين للمدرسة البصرية، ويرد على مَنْ خالف هذه المدرسة، فمِنْ هنا نراه يرد على الأخفش كثيرًا، ومِنْ ذلك رده قول الأخفش في الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل عندما قال: إنَّها أداة تعريف بقوله: "والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنَّهُ لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم" (٣).

---

(١) ينظر ص ٢٠٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ٧٤ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٤٨ من النَّص المحقَّق.

وكذلك رده قول الأخفش : مررت برجل حائض البنت، وبامرأة خصي الزوج، بقوله: "وهذا المذهب فاسد" (١) .

موقفه من ابن كيسان:

ابن كيسان من العلماء الذين اهتم الصّفار بذكر أقوالهم، وهو عالم من العلماء النحويين، قد جمع بين النزعتين البصرية والكوفية، ولكنْ غلبت عليه النزعة البصرية، نجده يخالف سيبويه في بعض المسائل النحوية، ونرى الصّفار يذكر أقواله، فيحسنها تارة، ويفندها تارة، وأحيانًا يتوقف عندها.

فمِنْ الآراء التي حسنها : عندما زعم ابن كيسان أن الاتساع في معنى الاعتماد، حسّن الصَّفار هذا بقوله:"فهذا الذي قال هذا الرجل حسن جدا" (٢) .

وتوقف عند ذكر رأيه في قوله: "وزعم ابن كيسان – رحمه الله – أنَّ العلة في التزام الإفراد أنْ هذا عدد كثير، وإنَّما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأنَّ ذلك جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى مِنْ الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنَّهُ أخف، إذْ لم يكن من الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة" (٣).

ولم يصرح بالتحسين ولا بالتَّضعيف.

موقفه من الفارسي:

اعتنى الصَّفار بذكر آراء الفارسي، وهو أحد العلماء البارزين في اللغة والنحو والصرف، له مؤلفات تشهد على ذلك، فالصَّفار قد اطلع على كتبه، واستقى مِنْ معينه واستفاد مِنْ علمه، وهذا يتبين مِنْ خلال كتابه فقال متأثرًا بمؤلفاته: "وقوله بعد: فتقول كذا كرره لمكان الطول،

---

(١) ينظر ص ١٧٥ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ٢٢٩ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ٢١٩ من النَّص المحقَّق.

وقد بوَّب الفارسي على أن الشيء يكرر لمكان الطول، فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾(١) فكرر ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ لمكان الطول(٢).

فهذا يدل على أنَّ الصَّفار كان متأثرًا بهذا العالم الجليل، ولكنْ تأثره هذا لا يعني أنّهُ يقلده في جميع الآراء، ويأخذها دون تمحيص بل كان يرد بعض آرائه ردا عنيفًا ومن ذلك رده لتخريج الفارسي لـ(ليلة) في البيت الشعري:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**

بقوله: " فيكون على هذا أولى مما ذهب إليه الفارسي، للجور الذي فيه "(٣).

وكذلك نجده يرد على الفارسي عندما منع الحسن الوجهُ بالرفع بقوله: " وهذا الذي عمل تخلف "(٤).

موقفه من ابن عصفور:

من العلماء الذين اهتم بهم الصَّفار كثيرًا (ابن عصفور)، فقد ذكر أقواله في كتابه، فالمطلع على كُتب ابن عصفور يرى أنَّ الصَّفار يأتي بأقواله فيصرح أحيانًا باسمه، وأحيانًا يذكرها بلا نسبة إليه، ولكثرة ذكر آرائه ظنَّ بعض النَّاس أنَّ هذا كتاب لابن عصفور، وليس للصفار ، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ الصَّفار يخالفه في بعض الأحيان كما ذكر ذلك الدكتور معيض في تحقيقه لهذا الشرح (٥)، فالصّفار يهتم بذكر آراء ابن عصفور، ويوافقه في أغلب الأحيان، ومن تلك الآراء التي نقلها لنا الصفار قوله: "قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور – فسح الله له

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٨٩).

(٢) ينظر ص ٢٣٢ من النَّص المحقَّق.

(٣) ينظر ص ١٧٨ من النَّص المحقَّق.

(٤) ينظر ص ١٨٥ من النَّص المحقَّق.

(٥) ينظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصَّفار ١/٣٥-٤٠.

البقاء — : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في معنى فعل مشبه، ولأنَّهُ في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشبه مهما أمكن أنْ يكون قويا فهو أولى" (١).

وعند ذكره لابن عصفور يذكره بقوله: (صاحبنا)، ويرجح قوله في أغلب الأحيان بقوله: "وهو صحيح" (٢).

---

(١) ينظر ص ٧٣ من النَّص المحقَّق.

(٢) ينظر ص ١٠١ من النَّص المحقَّق.

المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها

إنَّ قواعد النحويين بُنِيت على أصول معينة، يحتاج كل نحوي أنْ يعتمد على هذه الأصول، ومِنْ هذه الأصول السَّماع، والقياس، والإجماع.

وقد اعتمد الصَّفار في شرحه لكتاب سيبويه على الأصول النحوية المختلفة، نُبَيِّنُها على النحو الآتي:

أولاً: السَّمَاع:

وهو مَا ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته. وأعلاه درجة القرآن الكريم، ثُمَّ أحاديث الرسول -ﷺ- ثُمَّ مَا أثر عَن الصحابة -رضي الله عنهم- وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللغة نثرًا ونظمًا [١].

فالسَّماع يشتمل على ثلاثة أنواع: القرآن، الحديث، كلام العرب مِنْ شعر أو نثرٍ.

أ- القرآن الكريم، وقراءاته:

ممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ القرآن الكريم هو المورد الصَّافي والمصدر الأساس لتقعيد قواعد اللغة العربية وتثبيتها، ونصوصه هي المصدر الأساس للاستشهاد على قضاياها ومسائلها.

وقد استدل الصَّفار على القواعد النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، ومِنْ ذلك استشهاده على أنَّ اسم الفاعل في قوله تعالى[٢]: "﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾" [٣] على معنى الحال؛ لأنَّ المعنى عليه .

(١) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو ص ٨١، والاقتراح في علم أصول النحو ص٩٦.

(٢) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٣) ينظر ص ٧٤ من النَّص المحقَّق.

ومن ذلك استدلاله على أنَّ (خسر) متعدٍّ بقوله تعالى[(١)]:"﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ﴾"[(٢)].

كما استدل على أنَّ الفعل منقولٌ مِنْ المفعول بقوله تعالى[(٣)]:"﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾"[(٤)]

.

واستدل بقراءة غير الكوفيين بقوله تعالى[(٥)]: "(وجَاعِلُ الليلِ سكنًا والشَّمسَ)"[(٦)] على أنَّ المعطوف على معمول اسم الفاعل يجوز فيه النصب بإضمار فعلٍ.

فمِنْ خلال الآيات القُرْآنية التي استشهد بها الصَّفار يتضح أنَّه أكثر مِنْ الشواهد القرآنية، حتى لا يكاد يُمرِّر مسألة نحوية دون أنْ يدعمها بشواهد مِن القرآن الكريم، أو قراءاته.

ب- الحديث والأثر:

أمَّا استدلاله بالحديث النبوي فقليل –كما هو ديدن بعض النَّحويين – لأسْبابٍ عدة مفصلة في كتبِ الأصول النَّحوية[(٧)] .

وقداستدل الصَّفار بحديثٍ واحدٍ في الجزء الذي حققته، استدل به على أنَّ المضاف إلى الضمير الذي لايراد به الجنس قد أجري مجرى الجنس بقوله: "**(منعت العراق قفيزها ودرهمها)**" [(٨)].

---

(١) سورة الحج، من الآية (١١).

(٢) ينظر: ص٢٠٤ من النص المحقق.

(٣) سورة القمر، من الآية (١٢).

(٤) ينظر: ص٢١٣ من النص المحقق.

(٥) سورة الأنعام، من الآية (٩٦)، وهي قراءة غير الكوفيين، أما قراءة الكوفيين فهي: بلفظ الماضي: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾.

ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٠، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤١.

(٦) ينظر: ص٩٢ من النص المحقق.

(٧) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص١٠٦-١١١.

(٨) ينظر: ص١٤٠ من النص المحقق.

ج- كلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ:

أمَّا استدلاله بكلام العرب مِنْ شعر ونثر فكثيرٌ جدًا، فقد استشهد الصَّفار بفيض مِنْ الشواهد الشعرية حتى لا تكاد تجد مسألةً نحويةً إلاّ ويعضدها بدليل مِنْ كلام العرب، وقد استفاد في ذلك أيَّما استفادة منْ شواهد الكتاب لسيبويه، واستفاد مِنْ شواهد ابن عصفور، ومِنْ ذلك استشهاده على عدم تقديم معمول اسم الفاعل إذا أُضيف إليه شيء بقوله:

"بضرب الطُّلَى والْهَامِ حَقُّ عَلِيمِ" (١)

كما استشهد على عمل المصدر المعرف بالألف واللام بقوله:

"لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضْربِ مِسْمَعَا" (٢)

واستشهد على عمل الصفة المشبهة مِنْ فعل غير متعدٍ بقوله:

"مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ *** أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا"** (٣)

كما اعتنى الصَّفار بأمثال العرب وأقوالهم، واعتبرها مِنْ مصادر التقعيد، ودليلاً قويًّا للاحتجاج لهذه القواعد.

ومِنْ أقوال العرب التي أوردها الصَّفار في شرحه استشهاد الكسائي في إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيًا بقوله: " هذا مارٌ بزيدٍ أمس، فَسُوَيْئِرٌ فُرَيْسخا " (٤).

وكذلك استدل الصَّفار بحذف النون في كلمة " عشرين " وإضافتها إلى مابعدها بحكاية الفراء وذلك أنَّ منهم مَنْ يقول:" اشتريته بمائة وعشري درهم "(٥).

---

(١) ينظر: ص٩٧ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٦٧ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص١٧٣ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٧٤ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص٢٢٠ من النص المحقق.

ثانيًا: القياس:

وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النَّحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قال الكسائي:

إنَّما النَّحوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ   وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[(١)]

ولا تقل أهمية القياس عند الصّفار عنْ السَّماع، فهو لا يأخذ برأي إلّا ويعضده بسماعٍ، أو قياسٍ، ومِنْ ذلك قوله عن إضافة المصدر: "فثبت أنَّ الإضافة هنا معرفة قياسا وسماعا"[(٢)].

وقوله عندما تحدث عن (نون لدن) أنَّها مِنْ نفس الكلمة: "وهو القياس" [(٣)].

وقوله عندما تحدث عنْ التفرقة بين المحرم، وشهر المحرم: "والقياس يقتضيها" [(٤)].

ثالثًا: الإجماع:

والمقصود به: اتفاق نحاة البصرةِ والكوفة على مسألة أو حكم.

وهو حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص[(٥)].

وقد استدل الصَّفار في شرحه بالاجماع في المسائل النحوية، ومن ذلك استدلاله على عمل اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولام بقوله: " فإنَّهُ يعمل باتفاق إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النحويين إلا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله[(٦)].

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، والاقتراح في علم أصول النحو ص١٥٢.

(٢) ينظر: ص١٧١ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٢٢٧ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٢٤٨ من النص المحقق.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح في علم أصول النحو ص١٤٦.

(٦) ينظر: ص٧١ من النص المحقق.

واستدلاله بإجماع النحويين على جواز تقديم الحال بقوله: " ويجوز تقديمها باتفاق[١].

كذلك صرَّح الصَّفار باتفاق النحويين في كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث، بأنها تشبه عمومًا بقوله: " قسم اتفق النحويون على تشبيهه عموما "[٢].

(١) ينظر: ص٢١٦ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٧٤ من النص المحقق.

المبحث الرابع: مصادره.

شرح الصَّفار لكتاب سيبويه مِنْ أطول الشروح النحوية له، وربَّما يكون أفضل الشروح لو وصل إلينا بكامله.

فالصَّفار قد استفاد مِنْ العلماء السابقين، وجمع أقوالهم ومِنْهم أساتذته:

١- أبو علي الشلوبين ت٦٤٥هـ.

أبو علي الشلوبين أحد أساتذة الصَّفار، فقد استفاد منه ونهل مِنْ علمه، ونقل آراءه، ومِنْ ذلك نقله رأيه في مسألة إضافة المصدر بأنها غير معرفة بقوله: " قلت: قد كان الأستاذ أبوعلي يذهب إلى أنَّها غير معرفة "(١).

كما نقل رأيه في منعه قوله: " أتاني أهل الدنيا " إلَّا إذا أتاك الجميع، بقوله: "خلافًا للشلوبين حيث قال: لا يكون أتاني أهل الدنيا (إلا إذا أتاك الجميع) لم تعبأ لقلته"(٢).

٢- أبو الحسن بن عصفور ت٦٦٩هـ.

أُعْجِب الصَّفار بشيخه (ابن عصفور) أشد الإعجاب فتتلمذ على يديه، واستفاد من علمه، ونقل عنه كثيرًا ، وتأثر به، فَشَرْحُ الصَّفار مليء بأقوال ابن عصفور.

ومِمَّا نقل عنه حديثه عن سبب عمل اسم الفاعل بقوله: " قال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور — فسح الله له البقاء — : والأولى عندي أن يعتل لعمله بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في مَعْنى فعل مُشَبَّه، ولأنَّهُ في معنى الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشَّبَه مهما أمكن أَنْ يكون قويا فهو أولى "(٣).

---

(١) ينظر: ص١٧٠ من النص المحقق .

(٢) ينظر: ص٢٥٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر: ص٧٣ من النص المحقق .

ونقل لنا رأيه في أنَّ جميع ما يرفع المضمر يرفع الظاهر بقوله: " وإلى هذا ذهب صاحبنا أبو الحسن بن عصفور، وهو صحيح "[١].

وكذلك استفاد الصَّفار من علماء آخرين مِنْ غير أساتذته لأنَّ شرحه -رحمه الله- يكاد يكون موسوعة نحوية، إذْ حشد لنا كثيرًا مِنْ آراء النَّحويين الذين سبقوه، بالاطلاع على كتبهم، ومِنْ هؤلاء العلماء:

١- سيبويه ت١٨٠هـ.

شرح الصَّفار كتاب سيبويه بما فيه مِنْ ألفاظ، وعبارات، بل أخذ معظم شواهده منه؛ ولذلك يعد كتاب سيبويه المصدر الأساسي للصَّفار، ولاتفاقهما في المذهب البصري نجده يُؤَيِّدُ سيبويه في كثير مِنْ المسائل، ويَنْتَصِرُ لمذهبه، والشرح يَشْهَدُ بذلك.

٢- الكسائي ت١٨٩هـ.

مع أنَّ الكسائي كوفي المذهب إلا أننا نجد الصَّفار يستعرض أقوال الكسائي كثيرًا في شرحه، ففي باب اسم الفاعل، عندما تحدث عن عمل اسم الفاعل إذا كان بغير الألف واللام، قال: " وإنْ لمْ يكنْ فيه ألف ولام، فإنَّهُ يَعْمَل باتفاقٍ إذا كانَ بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النَّحويين إلَّا الكسائي فإنَّهُ أجاز إعماله "[٢].

كذلك عندما تحدّث عنْ سبب عمل اسم الفاعل قال: " وأمَّا الكسائي فلمَّا جعل العلة في العمل كونه في معنى الفعل، لزمه أَنْ يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي "[٣].

---

(١) ينظر: ص١٠١ من النص المحقق .

(٢) ينظر: ص ٧١ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٧٤ من النص المحقق .

٣- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت٢١٥هـ.

تَرَدَدَ ذِكْرُ الأخفشِ في شرحِ الصَّفار كثيرًا، فقد استفاد مِنْه، ونقل عَنْهُ ومِنْ ذلك: عندما تحدَّث عَنْ (الكاف) في الضارباك قال: " وقال الأخفش: لا تكون الكاف في الضارباك إلَّا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمر لا يكون معه إظهار النون، وهذا قد رَدَدْناهُ في موضعه "(١).

ومن ذلك رد الأخفش عندما قال سيبويه: إنَّ الاسم هو الرجل من قوله: هو أشجع النَّاس رجلًا، بقوله: " فزعم أنَّهُ ليس الاسم الأول، وأنَّ رجلا هو جميع الرجال، لأنه تمييز، وهو مفرد في معنى جمع، فهو بمعنى الرجل يراد به جميع الرجال، وذلك المعنى يريد، وكذلك اثنان ليسا الأول، بل مما الجنس كله مصنفا اثنين اثنين "(٢) .

٤- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ.

اهتم الصّفار بآراء الفراء في هذا الشرح كثيرًا ، وناقشها، وفصل القول فيها، ومثال ذلك عندما تحدث عن حذف المضاف، وأبطل مذهب المبرد قال: " فالذي يبطل مذهب المبرد ما حكاه الفراء من: أنَّ العرب لا تقول: زيدٌ قطعَ اللهُ يدَ ورجلَه "(٣).

ونقل عن الفراء منعه لـ (عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً) بقوله: " وهذه المسائل الأربعة تجوز باتفاق، إلا عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، فإنَّ الفراء يمنعها، وزعم أنَّ العرب لا تذكر الفاعل أصلا "(٤).

وكذلك استدل الصَّفار بحذف النون في كلمة " عشرين " وإضافتها إلى مابعدها بحكاية الفراء وذلك أنَّ منهم مَنْ يقول:" اشتريته بمائة وعشري درهم "(٥).

---

(١) ينظر: ص ١٤٧ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ٢١٨ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٢٩ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص ١٥٩ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص ٢٢٠ من النص المحقق.

٥- أبو عثمان المازني ت ٢٤٧هـ.

كذلك المازني لم يقل شأنًا عن سابقيه، فقد نقل عنه الصَّفار، واستفاد من أقواله، وأَطْلعنا على بعض منها، فعندما ذكر الصَّفار موضع " الكاف " في قوله: الضارباك ، والضاربوك نقل لنا مخالفة المازني بقوله: "فأمَّا المازني فزعم أنْ موضع هذا جر على كل حال؛ لأنَّ حذف النون للإضافة أكثر" [(١)].

وعندما حدثنا عن الخلاف في(الألف واللام) الداخلة على اسم الفاعل، نقل لنا رأي المازني بقوله: "ومذهب المازني أنَّها حرف موصول" [(٢)].

ونقل لنا رأيه في مسألة أخرى، وهي إذا أنفذ الفعل إلى المفعول فإنهم يؤخرونه، والمازني يُجيز تقديمه بقوله: "فمذهب المازني – رحمه الله – إجازته" [(٣)].

٦- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ.

نقل الصَّفار عن المبرد نقولات كثيرة، ومنها: رأيه في منع الجر في قوله: (هذا الرجل الضاربُ غلامهِ) بقوله: " وخالفنا المبرد في المضاف إلى الضمير ضمير ما فيه الألف واللام، فمنع الجر "[(٤)].

ونقل لنا رأيه في قوله:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا ** هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ**

بقوله: " والثاني مذهب المبرد، وهو أنه حذف المضاف من الأول، والأصل إلا بداهة قارح أو علالة قارحٍ، ثم حذف الأول" [(٥)].

---

(١) ينظر: ص ٨٨ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٤٧ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ٢١٤ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص٨٤ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص١٢٨ من النص المحقق.

٧- أبو الحسن بن كيسان ت ٢٩٩هـ.

نقل الصَّفار بعض آرائه، ومن تلك الآراء التى نقلها إلينا العلة في التزام الإفراد في تمييز العدد المركب بقوله: " وزعم ابن كيسان – **رحمه الله** – أن العلة في التزام الإفراد أن هذا عدد كثير، وإنما يكون تمييزه لو جمع جمعا كثيرا، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي حصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأن ذلك جمع قليل، وعدد قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى من الأعداد كثرة، ولأحد عشر الذي هو أول الكثير، فلما لم تحصل المناسبة عدلوا إلى المفرد؛ ولأنه أخف، إذ لم يكن من الثقل والفرار إلى الجمع مناسبة "(١).

وكذلك نقل لنا رأيه في معنى الاتساع بقوله: " وزعم أبو الحسن بن كيسان أَنْ هذا إنْ ورد فهو لأمر يلفظ، لا لما ذكروه، وذلك أنَّك إذا قلت: يوم الجمعة صمته، فإنَّما اتسعت فيه على أنَّك اعتمدته بالصوم، ولم تصم سواه، ولو قلت: صمت فيه لكنت غير متعرض؛ لأنَّك صمت فيه وحده، بل يمكن أنْ تصوم فيه، وفي غيره، فإذا اتسعت فيه، فعلى معنى اختصاصه بالفعل، وأنك ما صمت إلا فيه، فلمَّا صار مختصًا بالفعل دخله معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت " (٢).

٨- أبو إسحاق الزجاج ت ٣١١هـ.

وهو مِنْ العلماء الذين استفاد منهم الصَّفار، ونقل عنهم، ومِنْ ذلك رأيه في أنَّ المحرم بمنزلة شهر المحرم بقوله: " ولم يخالف في ذلك أحدٌ إلا أبو إسحاق فزعم أن المحرم بمنزلة شهر المحرم، يكون العمل فيه، ويكون في بعضه، وإنما معنى قوله: المحرم وصفر صار بمنزلة الثلاثين يومًا أنها يكون العمل في المحرم، وفي صفر؛ لأنَّه عطف المحرم على صفر، فمحال أنْ يكون العمل في أحدهما؛ لأنَّهُ يكون كذبا، نعم يكون العمل فيهما، ولا يستغرق جميع أجزائهما "(٣).

---

(١) ينظر: ص٢١٩ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص٢٢٩ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص٢٤٨ من النص المحقق.

٩- أبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ.

أمَّا هذا العالِم، فقد استفاد الصَّفار من آرائه وأفكاره، واطلع على كتبه، حيث صرح بكتاب الفارسي في شرحه عندما قال: " وهذا مما عمله الفارسي في التذكرة " (١).

ونقل عنه كثيراً من أقواله، فعندما تحدث عن وجود الاسم على حرف واحد مع همزة الوصل حكى ذلك عن الفارسي بقوله: " حكي من كلام العرب: امُ اللهِ في معنى: أيمن الله، وهمزته وصل، حكى ذلك الفارسي "(٢).

كذلك نقل لنا رأيه في تخريج هذا البيت الشعري:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** بغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**

بقوله: " وهذا البيت خرجه الفارسي على أن يكون جعل كل جزء من الليلة ليلة، فجعل كل ليلة خرساء، ثم جمع فقال: ليلة خرس، كما قالوا: ثوب أسمالٍ، وبُرْمة أعْشارٍ؛ لأنَّ كل جزء منها كل، فهذا وجه "(٣).

ونقل لنا اعتلالًا آخر لامتناع تقديم التمييز بقوله: " واعتل الفارسي – **رحمه الله** – اعتلالا آخر لامتناع تقديم التمييز بأنْ قال: إنَّهُ يجرى مجرى النعت؛ لأنَّهُ مُبَين للأول كالنعت، فكما لا يجوز تقديم النعت، فكذلك لا يجوز تقديم هذا " (٤).

١٠- أبو بكر الزُّبَيْدِي ت٣٧٩هـ.

أبو بكر الزبيدي أحد العلماء الأفذاذ الذين نقل عنهم الصَّفار، وأَطْلعنا على رأيه في مسألة في النسب ، ألا وهي عدم شذوذ شتوي مِنْ النسب إلى الشتاء بقوله: " ومِنْ هنا يؤخذ الرد على الزبيدي؛ حيث زعم أنَّ قول النحويين: شتوي من النسب إلى الشتاء شذوذ، ليس

---

(١) ينظر: ص٢٥٥ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ١٥٠ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٧٨ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص ٢١٦ من النص المحقق.

بصحيح؛ لأنَّهُ غير شاذ، ألا ترى: أنَّ الشتاء جمع شتوة، فيكون الشتوي منسوبًا إلى شتوة، ولا شذوذ فيه "[1].

١١- أبو الحسن بن خروف ت٦٠٩.

ابن خروف من العلماء الذين نقل عنهم الصَّفار، ووجدته نقل عن ابن خروف قولًا واحدًا في هذا النص الذي بين يدي، وهو أن الفعل (خَسِر) فعل غير متعدٍ بقوله: " واستدل أبو الحسن بن خروف على أنَّ (خَسِر) غير متعد بأنَّ ضده ربح، وهو لا يتعدى، وهذا مقيد"[2].

(١) ينظر: ص٢٥١ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص ٢٠٥ من النص المحقق.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

قِيمةُ الكِّتاب تتبينُ من خلال مادته، فالكتاب شرحٌ لأفضل الكتب النحوية، ألا وهو: "كتاب سيبويه"، وهو كتاب قيم جدا، وغني عن التعريف، فكل مَنْ كان له باعٌ في النحو يَهْتمُّ بهذا الكتاب، لأن الاهتمام به دليل على براعة صاحبه، وعُلوِّ كعبه، فهذا المبردُ يقولُ لمنْ يُرِيد الاشتغال بهذا الكتاب: هَلْ ركبت البحر؟[1] استعظامًا له فالكتابُ ذُو أهمية بالغة، وشرح هذا الكتاب يتبعه في الأهمية.

وتميَّز شرح الصّفار بميزاتٍ عديدةٍ جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النَّحوية الأخرى، فمِن هذه الميزات:

١- اهتمامُه بالتَّنْظيم والتَّرتيب في الأبواب، والتَّفْريع للمسائل النحوية، ممَّا يدل على سَعَةِ علم الصَّفار.

ومِنْ ذلك قوله: " إذا أعملت اسمَ الفاعل فلا يَخْلُو أنْ يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ، أو لا يكونا فيه، فإنْ لم يكونا فيه فإنَّهُ يعمل إذا كان حالا، أو مُسْتقبلًا إذا نُوِّنَ، وإذا لم يُنَوَّنْ أُضِيفَ، وقَدْ تبين السبب في عمله، فإنْ كان بمعنى المضي لمْ يعمل، وكانت إضافته محضة مُعرِّفة، ويعمل في المفعول الثاني نفسه، وقد استوفينا هذا كله مبينا، فإنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، أو غير ذلك.

وغير ذلك هو أنْ يكون مفردا، أو مجموعا جمع تكسير، أو بالألف والتاء، ولهذا أحكام تختص به لا يشركه فيها الأول، فإن كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فإنه لا يخلو أن تُثْبِتَ

---

(١) ينظر: انباه الرواة ٢/٣٤٨.

فيه النون، أو تحذفها، فإنْ أَثْبتها نَصَبْتَ فقلت: هذان الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا .....الخ" (١).

٢- يُعَدُّ هذا الشرح موسوعة علمية نحوية، إذْ حشد فيه آراء النَّحويين ممَّن سبقه، وتنوعت المصادر التي أخذ عنها.

٣- شخصيته العلمية في هذا الشرح، فقد ظهرت شخصيته واضحة جلية في أغلب القضايا والآراء، فهو وإنْ كان يوافق سيبويه في معظم آرائه، إلاَّ أنَّه كان يخالفه إذا ظهر له رأيٌ آخر أجود، وكذلك ظهرت شخصيته بموقفه من سيبويه، وغيره مِن العلماء(٢).

٤- اشتمال الشرح على كثير مِن الشواهد النَّحوية، سواء مِن القرآن الكريم أو الحديث، أو الشعر، أو أمثال العرب وأقوالهم، مع بيانه لموضع الشاهد أحيانًا.

٥- اشتماله – أحيانًا – على أكثر من شاهد في المسألة الواحدة، ففي بعض المسائل نجد الصَّفار يستشهد بأكثر من شاهد سواء من القرآن الكريم، أو الشعر.

٦- يتسم شرحه بالوضوح والسهولة، مما يدل على قدرته اللغوية، واتساع مداركه.

---

(١) ينظر: ص٨٢-٨٣ من النص المحقق.

(٢) ينظر موقفه من العلماء ص ٣٩-٤٤.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

على الرغم مِن كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح، إلا أنَّه لا يخلو مِن بعض الهَنَات التي لا تُقَلِّلُ مِن قيمته وشأنه، ومِن أبرزها:

١- عدم نِسْبة بعض الأراء لأصحابها، والنَّص عليهم، ومِنْ ذلك عندما تحدث عنْ سببِ عمل اسم الفاعل بقوله: "فمِنْهُم مَنْ اعتل بأنه في معنى فعل أشبهه" [١]،وقوله في الخلاف في نصب المعطوف في اسم الفاعل: " فمنهم من زعم أنه بالحمل على الموضع، ومنهم من زعم أنه على فعل مضمر" [٢]، وقوله في وقوع الماضي بغير قد خبرًا لكان: " فمنهم من أجاز، ومنهم من منع" [٣].

٢- الخطأ في نسبة بعض الأبيات، فمن ذلك قول الشاعر:

فقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ

فقد نسبه لعدي بن الرِّقاع، وهو لأبي دؤاد الإيادي[٤].

٣- عدم نسبة كثير مِن أبيات الشواهد لأصحابها، وعدم شرحه لبعض المفردات الصَّعبة.

٤- يصف مَن خالفه بألفاظٍ قاسيةٍ كقوله (تخلف)، (فساد)، (وهْم)، فمن ذلك قوله للفارسي: "وهذا الذي عمل تخلف"[٥]، وقوله لأبي القاسم الزجاجي:"وهذا عياء نعوذ بالله منه"[٦].

(١) ينظر: ص ٧٢ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص٩٢ من النص المحقق.

(٣) ينظر: ص ١٠٣ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص ٢٥٠ من النَّص المحقق.

(٥) ينظر: ص١٨٥ من النص المحقق.

(٦) ينظر: ص ١٩٥ من النص المحقق.

٥- أحال تخريجًا لأبي حاتم في كتابه المذكر والمؤنث، وذلك في مسألة تخريج هذا البيت:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرتُها ** ببغدادَ ما كادتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي**(١)

وهذا التخريج غير موجود في كتابه.

٦- الأخذ بالتعميم أحيانًا ومن ذلك قوله: بجواز عمل مسائل المصدر بالاتفاق(٢) مع أنَّ الكوفيين لا يجيزون عمل المصدر المنون.

وهذه المآخذ لم تتكرر كثيرًا، وإنَّما هي في مواضع معدودة مِن هذا الشرح.

---

(١) ينظر: ص١٧٩ من النص المحقق.

(٢) ينظر: ص١٥٩ من النص المحقق.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

للمخطوط ثلاث نسخ ، وقد حصلت عليها ، واعتمدت على النسخة التركية، وجعلتها أصلًا؛ وذلك لكمالها ، ووضوح خطِّها وخلوها مِنْ العيوب التي تخل بقيمة المخطوط، وسأشير إليها بـ (أ) .

ونُسخ المخطوط كالتالي:

١- النسخة التركية (الأصلية) (أ) :

وهي محفوظة في مكتبة كوبريلي في تركيا برقم ١٤٩٢،وتحتوي على (٢٤٣) لوحة ، أي ما يعادل (٤٨٦) صفحة، وكل صفحة من اللوحة تحتوي على (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات السطر تحتوي على (١٢) كلمة ، وهي مكتوبة بخط جيد، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ولا من قام بنسخها ، وجاء في الصفحة الأولى : "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى" ، وابتدأت هذه النسخة من أول الكتاب حيث جاء في أولها : "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين ، قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمة الله عليه ، قال سيبويه رحمه الله "هذا باب علم ما الكلم من العربية.." وتنتهي بقوله : "ثم قال فإن قلت سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير حسن ، يريد أنك وصفته فاختص......."

٢- النسخة المغربية (ب):

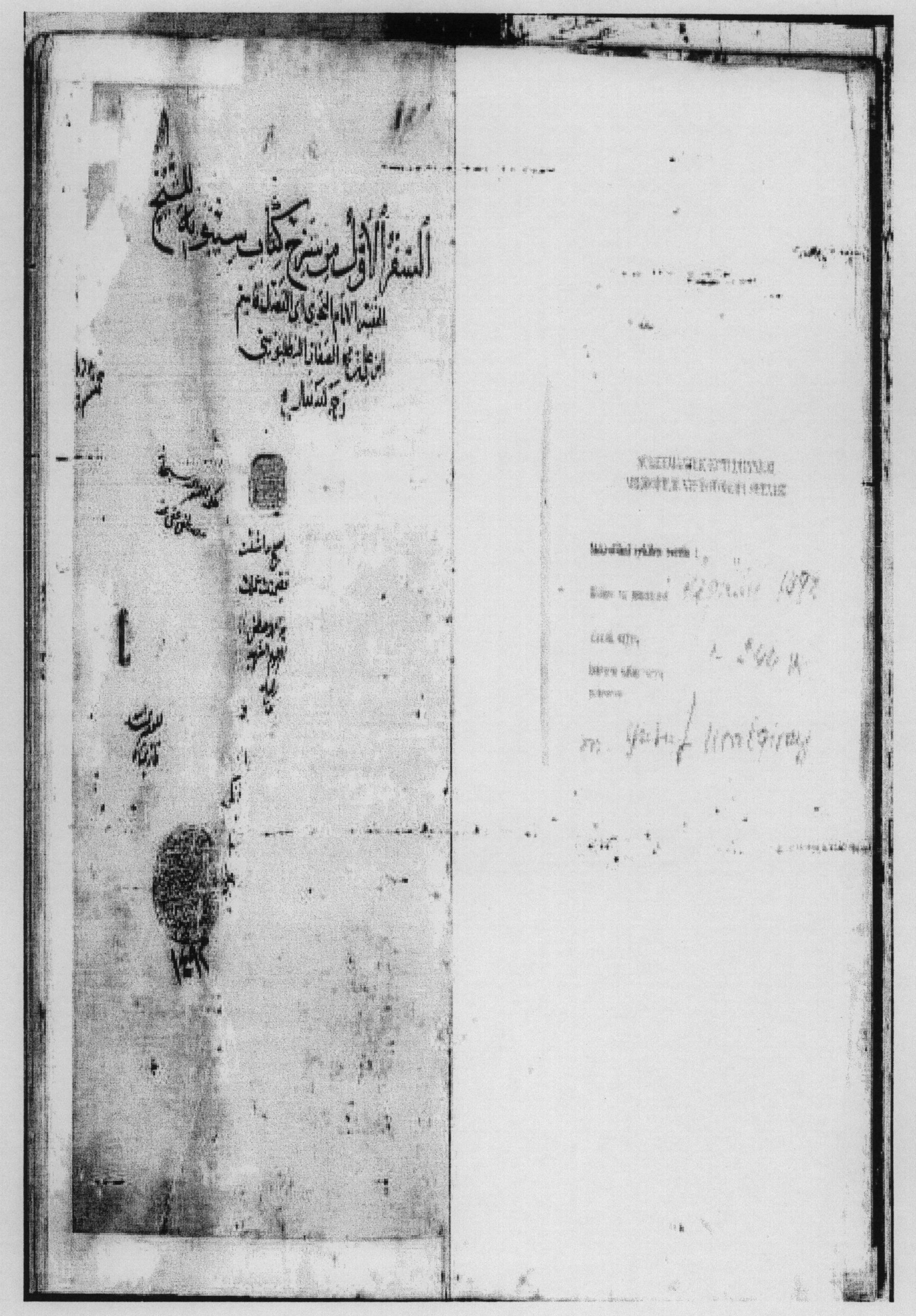
وهي محفوظة في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب ،ورقمها٣١٧ ،وتحتوي على (٣٥٥) صفحة، حيث رُقمت بالصفحات ، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر (١٤) كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي ، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ، ولا من قام بنسخها ، وجاء في أولها " والثاني أن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكد قبل المؤكد ، وهذا ليس بشيء ، لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ... "وتنتهي بقوله : " ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً .... "وهي بخط مغربي مقروء ، وفيها تداخل في الأبواب ، ونقص من أولها .

٣- النسخة المصرية (ج) :

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، برقم (نحو ٩٠٠) وتقع في (٧٣) لوحة، وكل صفحة من اللوحة تحتوي على (٢٥) سطراً ، وفي كل سطر (١٢) كلمة ، وهي مكتوبة بخط مغربي جيد مقروء ، وابتدأت من أول الكتاب بقوله : قال سيبويه رحمه الله " هذا باب علم ما الكلم من العربية.. " وتنتهي بقوله : " فأما أبو العباس فحام على ألا يثبت تكرار الضمير ، وإن قدرت على ذلك كان أولى ..... "

نَمَاذِج مِنَ النُّسَخ الخَطِّيَة

الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة الثانية من المخطوط



الصفحة الأولى من الجزء المراد تحقيقه

صفحة من وسط الجزء المراد تحقيقه

الصفحة الأخيرة من المخطوط

